



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
9-8-7 محرم 1441 ، 8-7-6 سبتمبر 2019





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	هيئة حقوق الإنسان
6	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



"حقوق الإنسان" لـ"سبق": نتابع باهتمام قضية الاعتداء على

موظفة فندق صبيا

البهكلي: يجب توفير بيئة العمل التي تحقق الكرامة والمنفعة للنساء

والرجال

المصدر: جريدة سبق الاحد 9 محرم 1440 هـ - 8 سبتمبر 2019م

<https://sabq.org/QhPvRb>

قاسم الخبراني - جازان
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها تتابع باهتمام قضية الاعتداء على موظفة، تعمل في أحد الفنادق بصبيا في منطقة جازان؛ وذلك بعد تداول مقطع فيديو للواقعة التي أثارت ردود أفعال غاضبة.
وقال أحمد بن يحيى البهكلي، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان، لـ"سبق":
يؤسفنا ما حدث. وقد رصدنا الموضوع، وبدأنا في متابعته مع الجهات المعنية.
موضحاً أنه لا بد من توفير بيئة عمل مناسبة وآمنة، مع التدريب الجيد؛ فهما تتحقق الكرامة والمنفعة للنساء والرجال على حد سواء.
وكان مقطع فيديو قد تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يظهر فيه شاب يعتدي بالضرب على فتاة تعمل في أحد الفنادق قبل أن تقوم الجهات المعنية بفتح تحقيق في الواقعة، وتحيل القضية للنيابة.

هيئة حقوق الإنسان

7 حالات لترك العمل مع الاحتفاظ بكل الحقوق

أكدت عليها • حقوق الإنسان»

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 محرم 1441هـ - 7 سبتمبر 2019م
<https://www.al-madina.com/article/648827>

سعد آل منيع - جدة

A A

أوضحت هيئة حقوق الإنسان، أن العامل في القطاع الخاص يحق له ترك العمل دون إشعار المنشأة في 7 حالات؛ مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلها.

وتشمل الحالات: عدم وفاء صاحب العمل بالتزاماته إزاء العامل، والغش في شروط العمل عند التعاقد، ووجود خطر يهدد صحة العامل.

إذا لم يقم صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل.

إذا ثبت أن صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل وظروفه.

إذا كلفه صاحب العمل دون رضاه بعمل يختلف جوهرياً عن العمل المتفق عليه بغير موافقته الكتابية.

إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف أو سلوك مذل بالأداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته.

إذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة.

إذا كان في مقر العمل خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته، بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجوده ولم يتخذ من الإجراءات ما يدل على إزالته.

إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الموافقة على بناء منهجية الإطار الوطني للمؤشرات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 محرم 1441 هـ - 8 سبتمبر 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4641714>

الرياض – "الحياة" | منذ 4 سبتمبر 2019 / 17:35 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:37
وافق المجلس الصحي السعودي الذي عقد برئاسة وزير الصحة رئيس المجلس الدكتور توفيق الربيعة اليوم (الأربعاء)، على تأييد دراسة إدراج خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن الخدمات المغطاة في وثيقة التأمين الطبي، للدور الهام الذي تقوم به الرعاية الصحية المنزلية لخدمة فئة من المرضى لا تستدعي حالهم الصحية البقاء في المستشفى، ولتقليل كلفة علاجهم.

وأيضاً وافق المجلس على قيام القطاعات الصحية بدراسة توحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لبعض الفئات من المرضى الذين تستدعي حالهم الصحية الإحالة إلى القطاع الخاص، وستسهم هذه الآلية في تنظيم عملية الشراء وحوكمتها، مع ضرورة دراسة الانعكاسات المالية والإدارية لتطبيق تلك الآلية داخل القطاعات الصحية بمشاركة وزارة المالية، إضافة إلى ضرورة مراجعة قائمة الخدمات الصحية التي تدرج ضمن تلك الآلية.

واستعرض المجلس "منهجية الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية"، لضمان توحيد الجهود في جمع بيانات المؤشرات وتعريفها ومراقبتها دورياً، وتحديد أدوار الجهات الصحية والجهات المسؤولة عن توفير البيانات وجمعها ورفع التقارير الخاصة بها كل بحسب اختصاصه، ويكون المرصد الصحي الوطني هو المرجع الأول لتلك المؤشرات.

واستعرض المجلس 16 مؤشراً تتعلق في الجودة وسلامة المرضى، التي سيكون إدخالها ضمن مؤشرات الإطار الوطني، وتدعم هذه الجهود عملية المقارنة مع المؤشرات الدولية، وإلزام القطاعات الصحية توفير البيانات المتعلقة في المؤشرات بحسب "الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية".

واطلع المجلس على التقرير المقدم من لجنة "توطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، الذي شمل إنجاز "منصة المعلومات الوطنية الدوائية" التي تعتبر مبادرة وطنية هامة لتحليل جودة البيانات المتوافرة عن الأدوية على المستوى الوطني، وكذلك "المنصة الوطنية للمستلزمات الطبية" التي تهدف إلى حصر المنتجات من المستلزمات الطبية والكمية المتوافرة منها، وترميز الأجهزة الطبية لإعداد القوائم الشاملة للأجهزة الطبية، تمهيداً لإطلاق المنصتين رسمياً، وإعداد قاموس وطني للدواء، ووجه المجلس القطاعات الصحية بإمداد هذه المنصات بالمعلومات اللازمة ودعمها كونها مصدراً موثقاً للمعلومات الدوائية في المملكة وتحليلها، بهدف تقليل كلفة الدواء ودعم برنامج التجمعات الصناعية وتوطين الصناعة الدوائية ودعم الأمن الدوائي.

وتابع المجلس تنفيذ الجهات الحكومية للأمر السامي رقم 62965 وتاريخ 5-11-1440 هـ المتعلق في الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (نوبكو) المتضمن التأكيد على القطاعات الصحية الحكومية التزام التدرج في التوريد من الشركة ليشمل جميع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تحتاج إليها الجهات الصحية، وقيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الصحية الحكومية ومع "نوبكو" لوضع آلية نقل ملكية – المؤهل والقابل للتأهيل – من مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية الرئيسة في الجهات الصحية إلى الشركة، إضافة إلى حض الجهات الصحية الحكومية للاستفادة من منصة السوق الإلكتروني في تنفيذ عمليات الشراء المباشر التي تتميز بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بأسعار منافسة، والتعاون مع "نوبكو" وتقديم المعلومات اللازمة في عملية تقييم المخازن الطبية.

ضبط (3790173) مخالفاً لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود

المصدر: جريدة الرياض الأحد 9 محرم 1441 هـ - 8 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1775250>

سفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 / 2 / 1439 هـ وحتى نهاية يوم الخميس 6 / 1 / 1441 هـ لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود التي تمت في مناطق المملكة كافة عن النتائج التالية:

أولاً: بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشتركة في مناطق المملكة كافة (3790173) مخالفاً، منهم (2959351) مخالفاً لنظام الإقامة، و(583602) مخالف لنظام العمل، و(247220) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً: بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (64157) شخصاً، (46%) منهم يمنيون الجنسية، و(51%) إثيوبيو الجنسية، و(3%) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (2759) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً: بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (4498) شخصاً.

رابعاً: بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (1562) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (1530) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (32) سعودياً.

خامساً: بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (14922) وافداً مخالفاً، منهم (12634) رجلاً، و(2288) امرأة.

سادساً: تم إيقاف العقوبات الفورية بحق (529491) مخالفاً، وإحالة (482600) مخالف لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (630054) مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (940100) مخالف.



محاكم المملكة تصدر 19 ألف حكم خلال أسبوع

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 محرم 1441 هـ - 7 سبتمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/648840>

واس - الرياض

شهدت محاكم المملكة خلال أيام عمل الأسبوع المنصرم انعقاد نحو 49 ألف جلسة قضائية، وأصدرت ما يقارب الـ19 ألف حكم قضائي، بالإضافة إلى أكثر من 29 ألف عملية في محاكم التنفيذ، تنوعت بين قرارات صادرة وإجراءات منفذة، إلى جانب إتمام قرابة الـ69 ألف عملية توثيق داخل كتابات العدل أو من خلال النوافذ الرقمية للوكالات الإلكترونية. وشهدت إجراءات التقاضي مؤخرًا تطورًا لافتًا بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم مما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسسية.

كما أسهم إطلاق الوزارة لخدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيّين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ في استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أطلق في العاشر من ربيع الأول المنصرم التحوّل الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمّن عددًا من الخدمات العدلية الرقمية بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يعينهم عن الحضور إلى مقر كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.



المدنية: لا إجازات اضطرارية في وجود رصيد للاعتيادية

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 محرم 1441هـ - 7 سبتمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/648834>

المدينة - جدة

استبعدت وزارة الخدمة المدنية منح الموظف إجازات اضطرارية في حالة وجود رصيد من الإجازات الاعتيادية، مشيرة إلى إمكانية الحصول على إجازة عادية لمدة يوم أو يومين لمدة 10 أيام في السنة. وأشارت إلى أن اختبار القدرات الجامعية، لا يغني عن القدرات المعرفية الذي يبدأ تطبيقه إلزاميا ابتداء من 2 صفر المقبل، ويجب الحصول على 50 درجة فيه كحد أدنى كشرط للتقديم للوظائف الإدارية، وأوضحت أن نقاط الأقدمية تحسب أليا فور الدخول في مفاضلات، مشيرة إلى أهمية تفعيل المؤهل المطلوب التقدم به في حال كان هناك أكثر من مؤهل. وأشارت إلى أن أي يوم عمل بين إجازتين يحتسب إجازة، وأن إجازة العيد لا تحسب ضمن الإجازة العادية. وكان قد تم تعميم اختبار القدرات المعرفية مؤخرا ليشمل الجنسين في إطار تعزيز المساواة بينهما في مختلف الحقوق والواجبات.



3 سنوات سجنًا لمن يخل بواجبات الوظيفة بالوساطة أو

التوصية

النيابة العامة: من ارتكبها يعدّ « مرتشياً »

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 7 محرم 1441هـ - 6 سبتمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/648705>

سعد القابوسي - جدة

حذرت النيابة العامة من الإخلال بواجبات الوظيفة، نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة، باعتباره شكلاً من أشكال الفساد المشينة.

وقالت النيابة العامة: «إن الإخلال بواجبات الوظيفة نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة مُهدر للنزاهة الوظيفية، ومُخل بمبدأ العدالة والمساواة، ومن أوجه الفساد المشينة، ومُوجب للمساءلة الجزائية للموظف، ومن ارتكبت الجريمة لمصلحته، ومن اشترك فيها بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض.»
وأوضحت النيابة أن كل موظف يرتكب هذه الجرائم يُعتبر «مرتشياً»، ويجب معاقبته بالسجن مدة تصل إلى 3 سنوات وغرامة لا تزيد عن 100 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.



ردا على مقال • ملعوبة يا إخواننا في الشورى»

«الشورى»: ملتزمون بعدم استغلال العضوية للمصلحة الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 محرم 1441 هـ - 8 سبتمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1745439>

« عكاظ» (الرياض@okaz_online)
شدد المتحدث باسم مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا أن أعضاء المجلس ملتزمون بما نصت عليه المادة الثامنة من نظام مجلس الشورى الصادر بأمر ملكي، التي تنص على «لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لمصلحته.»
وفند المهنا ما عرضه الكاتب هاني الظاهري، في مقاله المنشور في «عكاظ» (الأربعاء) 2019/9/4 بعنوان «ملعوبة يا إخواننا في الشورى»، بشأن إحدى التوصيات المقترحة من لجنة التعليم والبحث العلمي على التقرير السنوي لوزارة التعليم، التي تطالب بالسماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بممارسة المهن الحرة، مؤكداً أن أعضاء مجلس الشورى ملتزمون بنص المادة الخامسة من لائحة حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم القاضية بالتزام الحياد والموضوعية في كل ما يمارسه العضو من أعمال داخل المجلس، وامتناعه عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة أو يتعارض مع مصلحة عامة. وقال المهنا في خطاب للصحيفة: «برغم تقديرنا للكاتب، إلا أننا كنا نأمل أن يكون المقال أكثر موضوعية ودقة في طرح آرائه حول التوصية التي تحدث عنها، كما كنا نأمل ألا يتعرض للنوايا، ويبني عليها آراءه في المقال». وأشار إلى أن المجلس يحظى بثقة ولاة الأمر، ويعمل وفق التوجهات الوطنية الكبرى، وينشد في قراراته مصلحة الوطن والمواطن، والمجلس يمارس دورا رقابيا مهما و عبر آليات عدة على أداء الأجهزة الحكومية، ومن ضمنها الجهات التي طالب الكاتب بتشكيل لجنة منها مهمتها «التأكد من عدم السماح لأي عضو بالتصويت على مشروع يستفيد شخصياً من إقراره أو حتى عدم إقراره.»
وأضاف «نود أن نشير إلى أن هذه المطالبة مخالفة للعرف النظامي والبرلماني الذي تعمل وفقه المجالس الشورية والبرلمانية في مختلف دول العالم.»
وبين أن المجلس يحرص على مساندة الجهات الحكومية لتحقيق أهدافها في خدمة الوطن والمواطن، وعلى تحقيق العدالة والنزاهة، وضمان جودة الأداء الحكومي بما في ذلك التعليم الجامعي، وبما يدعم ويعزز مسيرته نحو إيجاد المخرجات البشرية والبحثية التي تعود بالنفع على بلادنا، وهو هدف سام يسعى المجلس لتحقيقه كجهة رقابية وتشريعية (تنظيمية). ولفت إلى أنه في ما يتعلق بمضمون التوصية التي بنى عليها الكاتب افتراضاته، فإنه يجب التوضيح أنه، أولاً: هذه التوصية ونصها «دراسة السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بممارسة المهن الحرة في مجال اختصاصهم، بما يعمق خبراتهم، ويرفع من جودة أدائهم التعليمي، وفق ضوابط تضمن فاعلية وانضباطية التنفيذ» كغيرها من التوصيات ستخضع قبل التصويت عليها للمناقشة والاستماع إلى مختلف الآراء التي تؤيدها أو التي لا ترى أهميتها في المرحلة الحالية أو في المستقبل، وذلك ضمن نسق شوري يحكمه نظام مجلس الشورى وقواعد عمله، مع العلم أن نص التوصية لا يطلب تنفيذها مباشرة كما يدعي الكاتب، وإنما يطلب دراسة السماح لأعضاء هيئة التدريس، والدراسة تعني أن الجهة المسؤولة تبحث في جميع الجوانب المتعلقة بهذا السماح سواء من الناحية القانونية أو المهنية أو الأخلاقية، وتخرج بعدها

بقرار إما بتأييد السماح أو عدمه، وبالتالي التوصية لا تطالب بالسماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجمع بين العمل في الجامعات والمهن الحرة، وإنما دراسة مدى جدوى فعل ذلك.

ثانياً: استثمرت الدولة الكثير من الأموال والجهود والوقت في بناء خبرات مهنية عالية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات حتى أصبح لدينا الآلاف من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عالياً، ويرى مقدمو التوصية في اللجنة أنه من مصلحة المجتمع والدولة عدم حصر نفع هذه الخبرات الكبيرة في مجالات مختلفة على التدريس، وشيء من الأبحاث لأغراض الترقّيات. ولذلك لا بد من العمل على استثمار هذه الخبرات على نطاق واسع بما يخدم التنمية الشاملة في المملكة، وذلك على غرار ما تم السماح به للأطباء من أعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: على المستوى الوطني، يرى مقدمو هذه التوصية أن وجود هذا السماح سيثري مجال الاستشارات في المملكة ويطوره ويعزز دور المواطن السعودي المؤهل تأهيلاً جيداً في تخصصه للمساهمة في التنمية الشاملة وخاصة في هذه المرحلة من مراحل التحول الوطني.

رابعاً: على مستوى الجامعات، يرى مقدمو هذه التوصية أن هذا الإجراء سيساعد الجامعات على التغلب على معضلة تسرب الكفاءات المتميزة منها، حيث إن لدى اللجنة في المجلس ما يثبت أن هناك مشكلة حقيقية في هذا الجانب.

خامساً: على المستوى المهني، يرى مقدمو التوصية أن العمل في المهن الحرة في مجال التخصص ينعكس إيجاباً على أداء أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم المهنية، وذلك من خلال ربط دراساتهم النظرية بالواقع العملي المجتمعي، وهو ما ينعكس إيجاباً على أدائهم النوعي وليس الكمي في جامعاتهم تدريجياً وبحثاً.

سادساً: ترى اللجنة أن هذا الإجراء سيحد من ممارسة المهن الحرة من قبل غير المتخصصين، وأصحاب الشهادات الوهمية، والوافدين من غير ذوي الكفاءة اللازمة.

وختاماً، لا شك أن لهذه التوصية من السلبيات والإيجابيات، وهو حال أي توجه أو قرار، والمجلس يحرص على مناقشة هذه التوصية تحت قبته من جميع النواحي النظامية (القانونية) والمهنية، والأخلاقية، وسيُغلب المجلس ما يحقق مصلحة عامة لهذا الوطن.



نزاهة تعزز الرقابة بوحدات المراجعة الداخلية للجهات الحكومية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 9 محرم 1441 هـ - 8 سبتمبر 2019م

<https://www.alwatan.com.sa/article/1021712>

الرياض: سليمان العنزي

استقبلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أكثر من 2500 ملاحظة عبر المنصة الإلكترونية لوحدات المراجعة الداخلية خلال العام المالي 2018، فيما بلغ عدد المراجعين الداخليين لدى الجهات الحكومية المسجلين في المنصة 210 مراجع في ذات العام، وعلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 2017 منصة إلكترونية لتلقي تقارير وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة باختصاصاتها، وذلك إعمالاً لقرار مجلس الوزراء رقم (410) بتاريخ 22/9/1437، حيث تسهم المنصة في تعزيز الرقابة الداخلية في الجهات، وكشف مكامن الخلل. وتلزم الهيئة وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة باختصاصاتها بتقديم تقارير دورية، وتتضمن المنصة تصنيف للملاحظات التي يكتشفها المراجع الداخلي، وتشمل: «ملاحظات مالية وتشغيلية، ملاحظات التزام، ملاحظات تشغيلية، ملاحظات نظم آلية».

الأهداف الرئيسية للمراجعة الداخلية
التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية والتأكد من أنها تسيير حسب الخطة الموضوعية دون انحراف

تقييم السياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها
الأهداف الثانوية

المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس
التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات
اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل
من اختصاصات نزاهة

التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة والصيانة
إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري إلى جهات التحقيق
متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة
إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي
<https://www.alwatan.com.sa/article/1021712>/محلّيات/نزاهة-تعزز-الرقابة-بوحدة-المراجعة-الداخلية-
للجهات-الحكومية الرياض: سليمان العنزي

استقبلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أكثر من 2500 ملاحظة عبر المنصة الإلكترونية لوحدات المراجعة
الداخلية خلال العام المالي 2018، فيما بلغ عدد المراجعين الداخليين لدى الجهات الحكومية المسجلين في المنصة 210
مراجع في ذات العام، وفعلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 2017 منصة إلكترونية لتلقي تقارير وحدات المراجعة
الداخلية في الجهات المشمولة باختصاصاتها، وذلك إعمالاً لقرار مجلس الوزراء رقم (410) بتاريخ 22/9/1437، حيث
تسهم المنصة في تعزيز الرقابة الداخلية في الجهات، وكشف مكامن الخلل. وتلزم الهيئة وحدات المراجعة الداخلية في
الجهات المشمولة باختصاصاتها بتقديم تقارير دورية، وتتضمن المنصة تصنيف للملاحظات التي يكتشفها المراجع
الداخلي، وتشمل: «ملاحظات مالية وتشغيلية، ملاحظات التزام، ملاحظات تشغيلية، ملاحظات نظم آلية».
الأهداف الرئيسية للمراجعة الداخلية

التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية والتأكد من أنها تسيير حسب الخطة الموضوعية دون انحراف
تقييم السياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها
الأهداف الثانوية

المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس
التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات
اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل
من اختصاصات نزاهة

التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة والصيانة
إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري إلى جهات التحقيق
متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة
إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي
<https://www.alwatan.com.sa/article/1021712>/محلّيات/نزاهة-تعزز-الرقابة-بوحدة-المراجعة-الداخلية-
للجهات-الحكومية

قطار السعودية بين الإفراط والتفريط!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 9 محرم 1441 هـ - 8 سبتمبر 2019م
<https://www.al-madina.com/article/648836>

عبدالله الجميلي

*سنوات طويلة وقطار سعودة وظائف القطاع الخاص في سوقنا المحلي يحاول تجاوز محطات الفشل؛ ومن أجل نجاحه سارعت الحكومة -مشكورة- باتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات؛ ولكن من وجهة نظري وحتى الساعة لم يصل ذلك القطار لمحطة الطموحات، التي فيها ينجو شباب الوطن من مستنقع البطالة!

*ولعل من أبرز العقبات التي اعترضت طريق ذلك القطار: ضعف الرواتب المقدمة، وتعامل شركات القطاع الخاص مع رحلاته وكأنها عقوبة، لا بد أن يتجاوزها أو يتحايلوا عليها من خلال صناعة بيئة عمل طاردة للسعوديين، وهناك «التوظيف الوهمي» الذي للأسف الشديد ارتضته طائفة من شبابنا؛ حيث باعوا أسماءهم مقابل مبالغ زهيدة كل شهر!

*واليوم تسعى الجهات المعنية بذلك الملف وعلى رأسها وزارة العمل لمعالجة ذلك الوضع، والقفز على تلك التحديات في القطاعات التي أقرت سعودتها، حيث يمارس رجالها جولاتهم الميدانية صباح مساءً للتحقق من مصداقية توظيف السعوديين، وفرض الغرامات المالية على المتلاعبين!

*وهنا وإن كنا نؤمن تلك الجهود وذلك الحرص على التطبيق الفعلي والجاد للسعودة، ومع إيماننا أن هناك مؤسسات ومجالات مازالت تمارس المرواغة وكثرة الاعتذارات إلا أن شدة التطبيق من بعض مندوبي «وزارة العمل»، وسرعة إيقاعهم للعقوبة التي تصل لـ(20000 ريال) ومن أول زيارة في حال عدم وجود (الموظف السعودي)، يبدو قاسياً على الطرفين الموظف والمنشأة التجارية!

*ولذا وحتى يواصل قطار السعودة طريقه، ولكي ينجح في حمل شبابنا بعيداً عن البطالة لا بد من أنظمة مرنة تخلق بيئة عمل صحية، تحافظ على حقوق الطرفين المؤسسات وموظفيها؛ الذين عليهم أن يقوموا بواجباتهم بحسب نصوص التعاقد معهم، وفي الوقت نفسه فلهم الحق برواتب وبدلات وحوافز مناسبة تؤمن لهم ولأسرهم الحياة الكريمة، أيضاً أن تكون ساعات دوامهم عادلة وتقدر ظروفه الأسرية؛ فهم بالتأكيد يختلفون عن إخواننا الوافدين المتفرغين تماماً للوظيفة.

*أخيراً فيما يخص الجولات الميدانية لمندوبي وزارة العمل للتأكد من (السعودة) أرجو أن تكون إنسانية؛ فلا تضرب بالعقوبات إلا عند عدم وجود الموظف السعودي في مكان عمله في جد أدنى من الزيارات المتوالية لا تقل عن (ثلاث) كل شهر؛ فما أروع العدالة؛ فلا إفراط ولا تفريط وخير الأمور أوسطها.

الفساد.. من يتجرأ ويلق الجرس؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 محرم 1441هـ - 8 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1775423>

د. عبدالله الحيري

اليوم وبعد تصريحات رئيس نزاها المعين حديثاً تبدو ملامح مرحلة جديدة في التعاطي مع ملفات وسلوكيات مكافحة الفساد والخروج من مرحلة الركود والنمطية الحكومية وضعف المبادرة إلى الشفافية والمبادرة والشراكة سواء مع الأفراد أو كتاب الرأي أو المجتمع المدني.

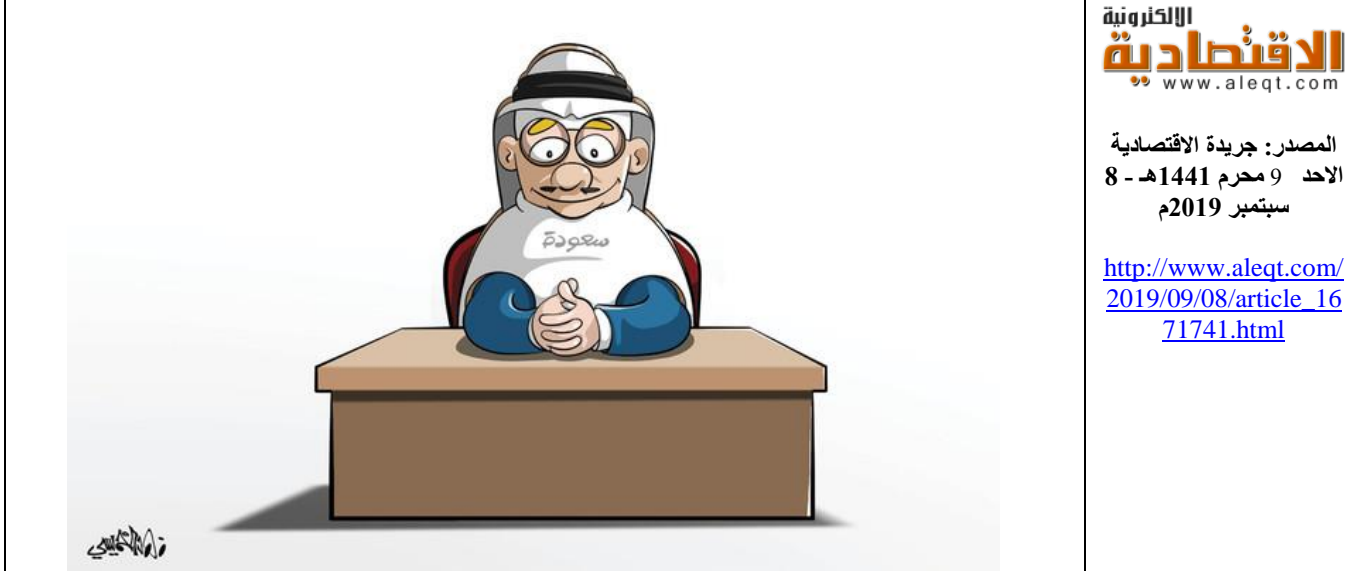
نزاها اليوم لا يفترض منها أن تلعب دور القضاء أو التحقيق والادعاء العام، وتقوم بأدوار هيئة الرقابة والتحقيق وديوان المحاسبة والمباحث الإدارية.. ولكن المطلوب منها التنسيق والتكامل والتفعيل مع كل تلك الأجهزة، والقرب من الناس وكتاب الرأي بما يضمن تعزيز الشراكة والمواطنة الصالحة والمسؤولية الوطنية، وهذا يتطلب إعادة هيكلة تلك المؤسسة الحكومية على مستوى المفاهيم والمهارات والمعلومات والقدرات، وإعادة ترميم العلاقة مع الإيجابيين والمبادرين من الأفراد، وخلق تجمعات دعم لتعزيز النزاهة كمجتمع مدني مواز لدورها، وذراع لها في جمع المعلومات واختراق دوائر ودهاليز الفاسدين والفساد، ناهيك عن تعزيز العلاقة مع كتاب الرأي والإعلاميين لتعزيز النزاهة والتعاون في تبادل المعلومات، وتقديم مبادرة حسن نيات، وإعادة ترميم العلاقة مع الأفراد الذين مروا بتجارب غير مريحة لتعاونهم، فلم يحظوا بالشفافية، وأرهبوا بالطلبات وكثرة المساءلات، مما جعلهم أكثر إحباطاً؛ لأنهم تلقفوا وبلغوا كما ينعتهم الآخرون.

اليوم المعالجة والتناول للكثير من الممارسات والسلوكيات الفاسدة لا يمكن أن تنموا بالإجراءات النمطية واللجان والخطابات، فالحصول على المعلومة هو حجر الزاوية في الحرب على الفساد، فإذا كانت المعلومة مضللة أو غير موثقة أو من طرف واحد أو غير واضحة أو من أفراد لديهم معتقدات وممارسات فكرية معرفية وسلوكية ذات طابع معين أو من أفراد غير متعاونين ومقاومين للنزاهة فلن تكون هناك حرب واقعية وحقيقية ضد الفساد.. ناهيك عن أن هناك حقيقة وتحدياً آخر؛ فالأغلبية إن لم يكن الكل يعتبر شريكاً في تلك الممارسات وبشكل نسبي؛ فإما أن يكون من المتورطين بشكل مباشر أو من المشاركين والمنتفعين أو المحسوبين أو من الفئة الصامتة أو غير شفاف أو من الخائفين على رزقهم.. المهم كلهم شركاء من دون تبرير أو إسقاط أو استثناء، فالسلوك والفكر الفاسد كضوء الشمس يسطعان على الجميع، ولا يمكن تغطيته بغريال إلا من رحمه ربي، وامتلك الشجاعة وخاف من الله واستطاع أن يعلق الجرس، ويبادر بالتبليغ وتحمل نتائج تلك المبادرة التي لا تخلو من الألم، وربما يكون كبش الفداء.

اليوم يجب أخذ حالة الفساد إلى المسرح والدراما والكوميديا لمحاربة القوى المجتمعية السلبية، وكشف الفساد النظامي المؤسسي والوصول للقيادات التي تؤسس له وتحترق الحوافز والمميزات وتمارس السلطة التقديرية وانعدام الشفافية، وإطلاق منصة تقرير المواطن لكي يبدي رأيه في الخدمات وخلق وجهة نظر مختلفة وموازية لوجهات النظر الحكومية من أجل التطوير والتغيير وتحجيف منابع الفساد المؤسسي قبل أن تستفحل.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الأحد 9 محرم 1441 هـ - 8
سبتمبر 2019م

[http://www.aleqt.com/
2019/09/08/article_16
71741.html](http://www.aleqt.com/2019/09/08/article_1671741.html)



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الأحد 9 محرم 1441 هـ - 8
سبتمبر 2019م

[http://www.alriyadh.co
m/1775465](http://www.alriyadh.com/1775465)